المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: السياسة الخارجية العراقية بعد 2003 " بين ضرورات دور أكاديمي وتجليات الواقع"
اسم الكاتب: م.د. علي حسين حميد العيساوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2093
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 05:10 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣
"بين ضرورات دور أكاديمي وتجليات الواقع"

المدرس الدكتور
علي حسين حميد العيساوي(*)

توطئة

منذ الأزل والإنسان يبحث عن خيارات يستبشر بها في دربات الحياة ، وظل التاريخ البشري يلوج للبحث عن آليات ووسائل لترجمة الفعل البشري ، وحسبكم ان الفعل البشري بات يدرك أهمية تضمين او انصهار أفعاله في فعل مشترك ، تتسنى للفكر البشري بإنتاجه الا وهو الدولة وهكذا سارت الشعوب الإنسانية نحو الامام عبر التفكير بتدابير الحياة لدعم اداء الدولة وفاعليتها الخارجية عبر إشراك الآراء الأكاديمية لما تمتلك من حكمة ودراية وعقلانية بعد اطلاعها على تجارب الامم والدول السابقة والتي تستطيع ان تجد منها افعالا يمكن اعادة إنتاجها والاستفادة من دروسها وعبرها والعمل على عقلنة الأداء الخارجي والفاعلية في عالم بات يتسم بسرعة الأداء .

وحسبكم ونحن في عراق اليوم الذي بات بعد انهيار مؤسسات الدولة في عام وعلى الرغم من السعي الدؤوب للحكومات المتعاقبة منذ ذلك التاريخ لعقلنة الفعل السياسي الخارجي للدولة العراقية وبناء خيار فاعل للسياسة الخارجية يلوج في دربات التغير التي باتت سمة العالم ليس الا .وبناءا على ما جاء سوف نحاول سبر غور الدور الأكاديمي العراقي في صنع السياسة الخارجية من خلال ما يأتي:

الإشكالية

تعاني السياسة الخارجية العراقية من انعدام تدخل او تفعيل او مشورة المؤسسة الأكاديمية في وتخطيط وصنع وتنفيذ السياسة الخارجية العراقية ، ومن هذا الباب عانت السياسة الخارجية العراقية من فقدان المنحى العلمي لإدارتها (مع عدم تجاهل الخبرات والكوادر العاملة على إدارتها) لكن الابتعاد عن الرؤية التاشيرية المعاصرة لتحركات الأفعال الإقليمية والدولية يجعل السياسة الخارجية تعاني من اختلالات هيكلية احد عناوينها الدور الأكاديمي في صنع السياسة الخارجية .

الفرضية

هنالك علاقة طردية بين الدور الأكاديمي السياسة الخارجية العراقية الناجعة(الفاعلة)، فكلما كان الدور فاعل كلما انعكس ذلك بصورة ايجابية على تعزيز عائد الهدف بصورة دقيقة ، والعكس صحيح اي كلما كان الدور الأكاديمي مغيب عن صنع السياسة الخارجية العراقية كلما كان له انعكاسات سلبية في استقراء السياسة الخارجية العراقية وتحديد مساراتها الآنية والمستقبلية .

المحور الاول :في معنى السياسة الخارجية

اختلفت الآراء والدراسات الأكاديمية في تحديد مفهوم السياسة الخارجية لاختلاف المنطلقات الفكرية والمدارس المنشئة للنظريات المفسرة لمفهوم السياسة الخارجية.

ولا يوجد هناك تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية عند علماء علم السياسة بشكل عام، وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص، وعليه فقد تعددت تعريفات الباحثين إزاءها، وذلك بسبب أساس مفاده إنها تعكس

(*) كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين، قسم الدراسات الاستراتيجية.

معاني مختلفة لأشخاص يختلفون، فلسفيا وأكاديميا عن بعض، والحق، فإن تعدد التعريفات، وتفاوت نواحي التركيز فيها، إنما يعكس تعقد ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تتدرج في طارها والعلاقة بينها.[1]

إذ تأملنا تعريفات السياسة الخارجية الواردة في الدراسات العلمية المختلفة، فإن الانطباع الأول الذي يرد إلى الذهن هو أنه لا يوجد اتفاق في أدبيات السياسة الخارجية حول تعريف موحد ومحدد. فيعرف بعض الدارسين السياسة الخارجية تعريفا شديد العمومية لا يكاد يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من المفاهيم التي هي بشكل من الأشكال يمكن عدها على أنها مفاهيم مقاربة .

فهنالك من يعرفها بأنها مجموعة من الأهداف السياسية التي تسعى لتوضيح كيف ان بلدا معينا سيتعاطى مع البلدان الأخرى؟ ويتم تصميم السياسات الخارجية عموما للمساعدة في حماية المصالح القومية والأمن الوطني والأهداف الإيديولوجية والرخاء الاقتصادي لبلد ما ، وهذا يمكن ان يتم نتيجة للتعاون السلمي مع البلدان الاخرى ، او من خلال الاعتداء او الحرب والاستغلال ، وقد شهد القرن العشرين تصاعدا وتوترا في اهمية السياسة الخارجية، اما الان فقد أصبحت كل دولة في العالم قادرة على التعاون مع الدول الأخرى بشكل من أشكال الدبلوماسية.

فهناك من ذهب إلى تأكيد ان الرؤى التي تناولت مفهوم السياسة الخارجية تتوزع على محورين أساسيين :-

الأول ، يفهم السياسة الخارجية بدلالة الخطة أو مجموعة الخطط ، فهي عند فاضل زكي محمد : " الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول ".

ويوافقه في ذلك د.احمد عباس عبد البديع ، فالسياسة الخارجية : " عبارة عن خطة العمل التي تضعها الدولة لتحديد مسار نشاطها خارج الحدود الإقليمية من اجل بلوغ هدف أو أهداف معينة وذلك باستخدام الوسائل المتاحة لها من خلال النظرة الواقعية إلى العالم الذي توجه اليه سياستها الخارجية التي تهدف إلى التعامل معه".

اما الدكتور حامد ربيع السياسة الخارجية بأنها: جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية. إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تتطوي وتتدرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية .

بينما الدكتور محمد طه بدوي فيعرف السياسة الخارجية بأنها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي " .

---

[1] – **Roxanne Lynn Dotty, "Foreign Policy as Social Construction: A Post-Positivist Analysis of US Counterinsurgency Policy in the Philippines, "**

***International Studies Quarterly,* vol. 37, 3, (September 1993),p 304.**

[2] – **Booth and Steve Smith eds., *International Relations Theory Today*. London: Polity Press, 1994.p21.**

[3] **مثل العلاقات الدولية ،السياسة العامة،الدبلوماسية،الإستراتيجية،من الممكن التسليم بان هذه المفاهيم في حدود ما تعد من المفاهيم المقاربة الا انها لا يمكن ان تستخدم بأي حال من الأحول على انها مفاهيم مرادفة**

[4] – **. مازن إسماعيل الرمضاني – السياسة الخارجية : دراسة نظرية – مطبعة الحكمة – بغداد – ia : . .**

[5] – **.احمد عباس عبد البديع : العلاقات الدولية (الجزء الاول)– القاهرة – (.**

[6] **نقلاً عن:مصطفى الفقي:"السياسة الخارجية والتغير الجيلي في وزارة الخارجية"،في د.مصطفى علوي (محرر)، المدرسة المصر ية في السياسة الخارجية،اعمال المؤتمر السنوي الرابع عشر للبحوث السياسية،المجلد الاول،ط١،(مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة،٢٠٠٢)،ص ٢٦٥.**

[7] **نقلا عن: جمال الد ين بيومي،"ازارة الخارجية المصر ية والتفاوض في مسائل الاقتصاد السياسي"، في د.مصطفى علوي (محرر)، المدرسة المصر ية في السياسة الخارجية،اعمال المؤتمر السنوي الرابع عشر للبحوث السياسية،المجلد الاول،ط١،(مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة،٢٠٠٢)،ص٢٨٤.**

اما الدكتور محمد السيد سليم يرى أنها : " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية الخاصة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي "

وكذلك تعرف السياسة الخارجية على انها : " كل ما يختص بخطط واستراتيجيات ينوي صانع أو صانعو القرار إتباعها اتجاه أطراف النظام الدولي الأخرى بهدف تحقيق المصلحة الوطنية أو القومية " وكما جاء في موسوعة علم السياسة . [8]

اما الدكتور سموحي فوق العادة ، فيعرف السياسة الخارجية هي الخطط السياسية التي تقرر الدولة إتباعها على المدى القريب والبعيد في علاقاتها مع الدول الأخرى ، بالاستناد إلى مصالحها المشتركة في ضوء الظروف الدولية ". [9] وذهب البعض في التوصيف بالقول انها السلوك السياسي بمعنى الفعل المتخذ من قبل دولة ما مقابل العالم الخارجي والهادف نحو تحقيق غرض معين في وقت معين ". [10]

اما الباحث سيبوري فيعرف السياسة الخارجية على إنها تنصرف أساسا إلى أهداف الوحدة الدولية. فالسياسة الخارجية عنده هي: "مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، من خلال السلطات المحددة دستوريا، أن تتعامل مع الدولة الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان . [11]

كما جاء في تعريف موسوعة السياسة لمفهوم السياسة الخارجية أنها : " تنظيم نشاط الدولة ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية ". [12]

إما محمود خيري عيسى وبطرس غالي فيريان فيها : " تنظيم لنشاطات الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول " .

والسياسة الخارجية عند روي مكريدس هي : " ميدان أفعال الدولة اتجاه الدول الأخرى وهي برنامج يعد لتحقيق أفضل ما يمكن للدولة بالطرق السلمية " .

وعند مودلسكي تمثل السياسة الخارجية الأنشطة (Activities) التي تطورها المجتمعات لتغيير سلوك الدول الأخرى وتكييف نشاطها في إطار البيئة الدولية.

---

[8] – .محمد سيد سليم – تخطيط السياسة الخارجية المصرية في عالم متغير – مجلة السياسة الدولية – عدد – مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية – القاهرة – F – وما بعدها .

[9] – Valerie M. Hudson, "Foreign Policy Analysis: Actor-Specific Theory and the Ground of International Relations." *Foreign Policy Analysis*, 1, 1 (March 2005):pp 1-30.

[10] – د.سموحي فوق العادة الدبلوماسية الحد يثة – دار اليقضة العربية – مصر – ١٩٧٣ – ص ٩ .

[11] – قارن مع د.مازن اسماعيل الرمضاني – في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي – مجلة العلوم القانونية والسياسية – عددان (---) – كلية العلوم السياسة والقانون – جامعة بغداد – F h F .

[12] – 1.محمد سيد سليم – تحليل السياسة الخارجية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، F .

[13] - عبد الوهاب الكيالي ،موسوعة السياسة ،ط٣، بيروت: دار العلميين ،١٩٩٥ ،ص٣١.

[14] – 1.مازن اسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية : دراسة نظرية ،مصدر سبق ذكره ، ص ..

[15] – Kenneth A. Schultz and Barry A. Weingast, "Limited Governments, Powerful States." In Randolph M. Siverson, ed., *Strategic Politicians, Institutions, andForeign Policy*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1998. Pp. 15-49.

[16] – Ikenberry, eds., *New Thinking in International Relations Theory*. Boulder,Col.: Westview, 1997. Pp. 229-265.

كما يرى علي الدين هلال ان السياسة الخارجية عبارة عن : " مجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما إزاء الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة ."

فالدكتور . بلانودا ولتون ٠عرفها بأنها "منهج تخطيط للعمل يطوره صانعو القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية" .

وهذا ما دفع الدكتور ناصيف يوسف حتي للقول " تعرف السياسة الخارجية بشكل عام على إنها سلوكية الدولة، تجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرير أو نحو قضية معينة" .

لك جيمس روزناو يرى بأنها منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من اجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا"

وعليه لا يخطئ من يرى بان السياسة الخارجية هي إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي ، وتعتبر الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية .

ورغم أن بعض الباحثين يرون بأن ممارسة السياسة الخارجية ليست مقتصرة على الدول بل أن الشركات متعددة الجنسيات و المنظمات الإقليمية كالجامعة العربية و المنظمات الدولية كالأمم المتحدة بما تملكه من شخصية اعتبارية له سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها ،وهذا بحد ذاته يمثلا إشكالية مضافة للتدافع ألمفاهيمي والتوصيفي لمدلول السياسة الخارجية الانف الذكر .

المحور الثاني: في فلسفة تخطيط السياسة الخارجية

لأدراك دالة التخطيط السياسي الخارجي لابد اولا من الإشارة إلى مفهوم التخطيط عموما ، لعهد طويل من الزمن كان التخطيط كمفهوم محط معان متعددة ومتباينة بالاتجاه الذي " . إلى ان يحاط بهالة من الغموض والإبهام بيد ان المفهوم أضحى يرتبط بجانبه الاستراتيجي بالتفكير في المستقبل والتخطيط من اجله هذا فضلا عن كيفية اتخاذ القرارات اليومية ضمن إطار رؤية مستقبلية واضحة او على الأقل شبه واضحة.

وكنشاط فكري أضحى الاعتراف بضرورته على مختلف المستويات واسعا ، اذ يبدأ التخطيط في نقطة ما في الحاضر وينتهي في نقط ما في المستقبل ويرمي إلى انجاز وظيفة أساسية هي تحضير وتنفيذ أفعال مدروسة ضمن اطار خطة علمية وعملية مسبقة تحقيقا لغاية او غايات محددة ومن هنا يصبح تأمين او ترتيب المستقبل على نحو معيين ه الإطار الذي يتحرك التخطيط بداخله وفي ضوء أعلاه نفهم التخطيط بدلالة التفكير الرامي الى تطويع المستقبل من خلال

---

[17] – نقلا عن: –.ودودة بدران ، تخطيط السياسة الخارجية : دراسة نظرية وتحليلية ، مجلة السياسة الدولية ،عدد : ، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، : – .

[18] – Jonathan W. Keller, Leadership Style, Regime Type, and Foreign Policy Crisis Behavior." *International Studies Quarterly*, 49, 2 (June 2005):pp 205–231.

[19] - نقلاً عنزا يد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية:ط١(طرابلس:منشورات ألكا (ELGA)، مالطا، جامعة الفتح ، ١٩٩٤)، ص١٢.

20 – Mintz, A. (ed.) Integrating cognitive and rational theories of foreign policy making:the polyheuristic theory of decision. (Basingstoke: Palgrave, 2003),pp16–17.

[21] – Snyder, Jack, 'One World, Rival Theories, Foreign Policy, 145 (November/December 2004), p.52

[22]ماهر جمال الد ين علي، التخطيط لادارة الكارثة، مجلة الفكر ،المجلد الثاني، العدد٣، الشارقة،١٩٩٣،ص١٠٣.

الاستعداد المسبق تحقيقا لهدف محدد عبر وسائل معينة وبهذا يصبح التخطيط وسيلة لانجاز غاية وليست غاية بحد ذاته .

ولا يختلف مضمون المفهوم العلمي للتخطيط السياسي الخارجي عن ذاك الخاص بمفهوم التخطيط عموما ومن هنا يفهم وبدون الدخول في تفاصيل الآراء التي تناولته بدلالة من التفكير بتلك الصيغ التي تدفع الى نمط او أنماط حركة تؤدي الى تحسين مكانة الدولة في المستقبل ، اي انه بعبار أخرى التفكير العقلاني بعمل سياسي خارجي محدد قبل ترجمته إلى واقع ملموس وبهذا ينطوي التخطيط السياسي الخارجي على عنصريين أساسيين هما الوعي المسبق الواضح والدقيق للأهداف المطلوب انجازها ولإستراتيجية ترجمتها الى واقع ملموس باتجاه زيادة فاعلية الحركة السياسية الخارجية للدولة في تعاملها مع المشاكل المعقدة التي تجابه بها وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى ان محصلة العلاقة بين التخطيط وفاعلية الحركة انما تتأثر سلبا او إيجابا بمدى واقعية العملية التخطيطية فالواقعية تضفي على عملية اختيار الأهداف واستطلاع احتمالات المستقبل ثم استشفاف بدائل الحركة وسمتها الإبداعية ودورها في رفد الحركة السياسية الخارجية بأحد عناصر فاعليتها ، اذ تؤكد اراء العديد من الباحثين ان الوظيفة الأساسية للتخطيط السياسي الخارجي انما تكمن في ايجاد سياسات منطقية تتطور مع الزمن .

ويثير الترابط بين الواقعية والتخطيط سؤال على قدر عال من الأهمية هو ما أهمية العلاقة بين أنماط السلوك السياسي الخارجي لصناع القرار والمعرفة العلمية ؟ ويجيب البعض بالنفي من خلال عدمية العلاقة وعدم فاعليتها ، اما الرأي الاخر فيؤكد ان صانع القرار لابد ان يعمل على توظيف المعرفة في صناعة القرار لما لها دور فاعل في استقراء البيئة الداخلية والخارجية والعوامل المؤثرة فيها .

ويوضح استقراء التعاريف السالفة لعملية تخطيط السياسة الخارجية ان هذه العملية ذات طبيعة مركبة تتضمن تحليل التطور التاريخي بهدف استخلاص أنماطه واحتمال تطورها واستشراف المستقبل ، وصياغة برامج محددة للتعامل مع القضايا المستقبلية في إطار الأهداف العامة التي حددها صانع السياسة الخارجية والتنسيق بين المؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية ، وتقديم المشورة لصانع السياسة الخارجية فيما يتعلق بقضايا محددة .

وفي هذا الاطار فان تخطيط السياسة الخارجية يتضمن بالضرورة عدة ابعاد اولا التخطيط العام للسياسة الخارجية ويقصد بذلك صياغة استراتيجيات السياسة الخارجية بما يتفق مع قدرات الدولة ، ثانيا تخطيط البرامج اي وضع برامج للتعامل مع قضايا محددة (سياسة الدولة تجاه قضية او دولة او مجموعة من الدول) ، ثالثا تخطيط الطوارئ اي وضع خطط بديلة للتعامل مع القضايا الطارئة التي قد تظهر في المستقبل ، رابعا التخطيط

---

[23] –مصطفى محمود،دليل التفكير الاستراتيجي واعداد الخطة الاستراتيجية23—الاسكندرية الدار الجامعة للطباعة والنشر، w 23.

[24] كاظم هاشم نعمة ، الوجيز في الإستراتيجية ، مطبعة ا ياد ، بغداد ، ١٩٨٨ .

[25] – Stern, Eric, "Contextualizing and Critiquing the Poliheuristic Theory" *Journal of Conflict Resolution* Vol. 48 No. 1 (February 2004) pp. 105-126

[26] – Snyder, Jack, 'One World, Rival Theories, Foreign Policy, 145 (November/December 2004), p.52

[27] – انظر: التخطيط الاستراتيجي، حولية العلوم السياسية،العدد الأول، أيلول w : –.وكذلك انظر: بشرى نيروخ، التخطيط الاستراتيجي وبناء الاستراتيجيات، الدورة الخاصة في العلاقات العامة،الجزائر:المدلس الأعلى للإعلام"الدورة الخاصة في العلاقات العامة"" : ".

[28] –2.محمد سيد سليم – تخطيط السياسة الخارجية المصرية في عالم متغير – مجلة السياسة الدولية – عدد 2 – مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية – القاهرة – – 2 2 – 2 .

المؤسسي ويقصد به تنسيق وتناغم اداء المؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية ، وتنظيم جهاز تخطيط السياسة الخارجية ذاته بشكل يمكنه من اداء وظائفه .

المحور الثالث: انماط التخطيط في السياسة الخارجية

تشير الدراسات المتعددة التي تناولت التخطيط الى ان هنالك ستة انماط للتخطيط يمثل كل اثنين منها بعد مهم من ابعاد التخطيط:

البعد الاول : ويشمل النمط الملزم والنمط التطوري للتخطيط

البعد الثاني : وتشمل النمط الرشيد والنمط الجزئي للتخطيط

البعد الثالث : وتشمل نمط التكييف ونمط التنمية للتخطيط :

المحور الرابع :مراحل تخطيط السياسة الخارجية

وتمر عملية التخطيط هذه بستة مراحل :-

المرحلة الاولى : تحديد الأهداف

المرحلة الثانية : تحديد الكوابح

المرحلة الثالثة : تحديد البد .

المرحلة الرابعة : التحليل والاختبار

المرحلة الخامسة : التنفيذ

المرحلة السادسة التقييم

المحور الخامس: التخطيط السياسي الخارجي بين مقومات النجاح ومحدداته

اولا: مقومات النجاح

لعلنا لانجافي الحقيقة بالقول،ان عوامل نجاح تخطيط السياسة الخارجية لاي دولة يتطلب الآتي:

:- وضوح الهدف

- ادراك الهدف وسبل تحقيقه
- توافر المعلومات
- التنسيق بين هيئات تخطيط السياسة الخارجية
- مرونة تخطيط السياسة الخارجية
- تلاؤم الوسيلة مع تخطيط السياسة الخارجية

ثانيا: محددات عملية تخطيط السياسة الخارجية

---

[29] – مازن إسماعيل الرمضاني – في التخطيط السياسي الخارجي : دراسة نظرية – مجلة الحقوقي – عدد ((--) – كلية العلوم السياسية والقانون – جامعة بغداد – . –) : – : .

[30] – 3.ودودة بدران – تخطيط السياسة الخارجية : دراسة نظرية وتحليلية – مجلة السياسة الدولية – عدد : – مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية – القاهرة – . –) –) .

[31] – Ikenberry, eds., *New Thinking in International Relations Theory*. Boulder,Col.: Westview, 1997. Pp. 229-265.

للمز يد انظر ، د. منعم صاحي العمار ، صناعة الهدف وسبل تحقيقه ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ،ص٣ وما بعدها.

[32] – مازن اسماعيل الرمضاني ، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي ، مجلة العلوم القانونية والسياسية مصدر سبق ذكره، ص 229 .

من المفيد الإشارة إليه ابتـ المؤسسات المشتركة في عملية تخطيط السياسة الخارجية تتمثل بـ :-

-وزارة الخارجية

- وزارة الدفاع

- المؤسسات التابعة لرئيس الدولة والحكومة

- المؤسسات الامنية

-- المؤسسات الدعائية

-- المؤسسات الاقتصادية

وهذا العدد من المؤسسات او الجهات ذات العلاقة في عملية التخطيط للسياسة الخارجية، يقود في أحيان كثيرة إلى صراع بين هذه المؤسسات وبالنتيجة ينعكس على أداء السياسة الخارجية بصورة عامة ولعل ابرز مسببات هذا الصراع تعود إلى:

عدم الاقتناع بدور احدى المؤسسات من لدن مؤسسة معينة في تخطيط السياسة الخارجية

- غموض عملية تخطيط السياسة الخارجية وانفراد إحدى المؤسسات التي ذكرناها سابقا بتخطيط السياسة الخارجية
- ندرة الموارد المستخدمة في تنفيذ السياسة الخارجية .
- انتفاء تفعيل تبادل المعلومات بين المؤسسات المشاركة في تخطيط خيارات السياسة الخارجية.

المحور الساد : التخطيط السياسي والاستراتيجي (وزارة الخارجية العراقية أنموذجا)

يعد التخطيط السياسي الاستراتيجي احد دعائم البناء الحديث والعصري لاي وزارة ناجحه وفعاله ، وهو ضروري لتحديد أولويات الوزارة وخياراتها في علاقاتها مع دول العالم كافه والمنظمات الدولية. [33] والتخطيط السياسي الاستراتيجي استجابة للتوجهات الجديدة لكي تبنى السياسة على معايير ثابتة وعلميه تأخذ في الحسبان بالدرجة الاولى مصالح العراق الحيوية والإستراتيجية والحفاظ على امنه الداخلي ، وكذلك إقامة أفضل العلاقات مع الدول وفق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة وبما يؤمن الحضور القوي للعراق في المحافل الإقليمية الدولية.

وبناءا على هيكلية وزارة الخارجية العراقية ونتيجة التغيير الحاصل بعد عام . تم استحداث دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية العراقية،حيث تتكون هذه الدائرة من رئيس الدائرة ومعاون رئيس الدائرة .ما عن اقسام الدائرة ، وتتمثل بـ (المستشار السياسي ، المستشار الأقتصادي) .

اما عن غاية من الاستحداث الهيكلي للدائرة من اجل الوصول بالعراق إلى موقع محترم بين دول العالم تحترم فيه مكانته التاريخية وإمكانياته البشرية والفكرية والثقافية وتطلعه إلى مستقبل واعد لشعبه ومنحه الفرصة ليتقدم بمصاف الدول المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا وثقافي.. .

فيما تمثلت أهداف الدائر :

---

[33] – 3.ودودة بدران – تخطيط السياسة الخارجية : دراسة نظرية وتحليلية – مجلة السياسة الدولية – عدد – مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية – القاهرة – 265. – .

[34] – Norrin M. Ripsman, and Jeffrey W. Taliaferro, eds., *Neoclassical Realism, theState, and Foreign Policy*. New York: Cambridge University Press, 2009. Pp1-41.

[35] – Snyder, H.W. Bruck, and Burton Sapin, *Foreign Policy Decision-Making (Revisited)*. New ork: Palgrave, 2002. Pp. 1-20.

[36] - موقع وزارة الخارجية العراقية – ٢٠٠٧ . www.mofqi.com

– تشخيص الأولويات واستشراف الجديد والمتغير على النطاقين الإقليمي والدولي .

– وضع الخيارات بكيفية التعامل مع المستجدات ان وقعت – ووضع السياسة الخارجية في الموقع الذي يعزز قدرتها على التفاعل والتعامل مع اي حدث طارئ غير متوقع او لم يبحث مسبقا او قد يقع بخلاف ما هو مخطط له .

في حين المهام والواجبات ، للتخطيط السياسي هي تعزيز قدرات وزارة الخارجية لتحديد أهداف السياسية والإستراتيجية ولتطوير طرق اكثر فاعلية ومتجددة لتحقيق الأهداف ما يضع الوزارة في موقع افضل لانجاز عملها وتطبيق السياسة الخارجية للبلد .

وتقع المهمه الانيه الأولى في تحديد الإستراتيجية والأهداف المرتبطة بها ، ثم الانتقال لاحقا الى تطبيق سواء في اقرار المهام او في بناء الهيكلة المرنه والديناميكية القادرة على تحقيق الأهداف . وبناء ألاستراتيجيه هي عمليا الخطوة الاولى نحو تطبيق التغيير في الوزارة ، تتلخص المهام بما يلي :

– العمل مع الدوائر والممثليات لتقديم المشورة والافكار للوزير ومسئولي الدولة (رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء ونائبه) في القضايا الرئيسية الراهنة وتلك ذات المدى المتوسط البعيد.

– تحفيز التفكير المتجدد حول بناء السياسة والوسائل لتحقيق ذلك .

– اقامة صلات مع المفكرين والباحثين والمنظمات غير الحكومية ومع دوائر التخطيط السياسي في البلدان الصديقة.

– التنسيق مع جميع الدوائر والاقسام في جمع وبلورة التصورات والخطط السياسية ومع ما يرد من تقارير من ممثلياتنا في الخارج لضمان امتلاك الوزارة المعطيات اللازمة لتحديد خيارتها و قدراتها على التعامل مع المستجدات وتحريك أولوياتها.

– تقديم ملخصات دورية بالتعاون مع الدائرة الصحفية (أسبوعية او اكثر ما عدا الطارئة) الى مجلس الرئاسة والوزراء ووزير الخارجية عن المستجدات الهامة والتي تحتاج الى بحث وتحديد موقف ، مع تقديم مقترحات محددة لها ، فضلا عن تقديم معلومات وافكار جديدة ذات طبيعة إستراتيجية وكذلك ردود الأفعال على مفردات سياستنا وتطبيقاتها . – تنمية القدرة على تقيم الأحداث والإدلاء بموقفنا وسياستنا ازاها ومتابعة درجه نجاحها او إخفاقها والأسباب التي ادت اليها. ومن ثم وضع التحسينات المناسبة .

المحور السابع: أهداف السياسة الخارجية العراقية

لعلنا لانجافي الحقيقة بالقول إن من الصعوبة تحقيق أهداف الدولة في السياسة الخارجية ،و تعود هذه الصعوبة إلى عاملين : [37]

– إن الأهداف ليست واحدة بل متعددة مختلفة متنوعة ، واختلافها وتنوعها يرتبط بطبيعة الدولة نفسها وطبيعة المنطقة الكائنة فيها وطبيعة عناصر قوة الدولة .

– إن الأهداف بالنسبة للدولة ليست متساوية في أهميتها بل هي متدرجة من حيث الأهمية . ومع القرار بالحقيقة الأنفة الذكر،إلا أننا نستطيع بشكل عام أن نحدد الأهداف الأساسية لكل دولة بـ : [38]

---

[37] – **Richard C. Snyder, H.W. Bruck, and Burton Sapin, *Foreign Policy Decision-Making (Revisited)*. New ork: Palgrave, 2002.**

[38] – **3.وائل محمد اسماعيل – العلاقات العراقية الأمريكية (مشهد مستقبلي) – مجلة الدفاع الوطني – عدد – – جامعة البكر العسكرية العل. – بغداد – – . . .**

– المحافظة على استقلال الدولة و سيادتها و أمنها القومي : و ذلك يكون من خلال :

:. محاولة إقامة علاقات جيدة مع جيرانها .

.. الدخول في محالفات مختلفة المظاهر مع غيرها من الدول .

.. الحصول على معونات عسكرية و اقتصادية و الدخول في معاهدات رسمية و تكتلات عسكرية و سياسية و اقتصادية .

. – زيادة عناصر قوة الدولة [39]: و يرتبط هذا الهدف بالهدف الأول ، بل هو الأداة و الوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة و أمنها . فقوة الدولة هي مزيج مركب من مجموعة من العناصر السياسية و الاقتصادية و البشرية و الجغرافية و التكنولوجية و النفسية إلى غير ذلك . و قوة الدولة هي التي تحدد سياستها الخارجية لأن السياسة الخارجية ترتبط و تستند إلى قوة الدولة .

. – تطوير المستوى الاقتصادي للدولة : و الذي يعتبر هدف هام من أهداف الدولة ، بل أن وجود الدولة يستند إلى وجود قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الثروة الوطنية .

إضافة الى الأهداف الأنفة نستطيع ان ندعمها بأهداف ساندة يمكن عدها على أنها ثانوية مهمة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية نذكر منها :

:.العمل على نشر الأيديولوجية و الثقافة الخاصة بالدولة خارج حدودها.

.. العمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي و الدولي .

وعلى هذا الأساس يسعى العراق إلى بناء الدولة العراقية وإعادة الارتباط بالبيئة الإقليمية والدولية والسعي الى اعادة بناء الاقتصاد العراقي بقوة والقيادة السياسية العراقية تدرك ذلك وهي تسعى الى تحقيق ذلك بوسائل عدة هي :–

- محاولة توظيف ثقل العلاقة مع الولايات المتحدة في اعادة بناء الدولة العراقية ودعم الأهداف الإستراتيجية العليا للعراق
- تقوية الدبلوماسية العراقية في محاولة لتوضيح وجهات النظر الرسمية للحكومة العراقية عبر الحقائق والتي تحققت والضرورة تقضي الى الإعلان عنها ومحاولة كسب الاطراف والقوى من خلالها ، وهذا ياتي عبر تاكيد على مصداقية ذلك عبر المواقف المتخذة لمد جسور الثقة مع العالم الخارجي .
- كسر الحاجز الجليدي مع الدول العربية ، والتفاعل الايجابي البناء مع الدول العربية كافة في اطار المصالح المشتركة ، والهادفة الى طي صفحة الماضي والعمل ضمن منظومة العمل الجمعي العربي المشترك .
- تأكيد العراق على أهمية الحوار البناء والهادف حتى مع الولايات المتحدة الأمريكية التي قد تتسم علاقة العراق معها بالتوتر نتيجة اختلاف الرؤى تجاه بعض مسار العملية السياسية في العراق مثلا ، من اجل إزالة غموض يكتنف مسار العلاقة انطلاقا من :–

.ان العراق دولة مستقلة كاملة للسيادة .

.ان للعراق القرار السياسي الوطني المستقل ، وهذا يأتي من خلال العمل على حصول الهدف الأول هو حصول على السيادة الكاملة وإنهاء التواجد العسكري الأجنبي في العراق وذلك عبر الاتفاقية الموقعة مع الولايات المتحدة والتي اتخذت مسارين الأولى لسحب القوات العسكرية ووضع القوات والثانية اتفاقية الإطار الاستراتيجي بعيد المدى، والاتفاقيات الأجنبية الموقعة في السياق ذاته مع القوات الأجنبية الأخرى.

. منع اي دولة من التدخل في شؤون العراق الداخلية العراقية من قبل اي دولة إقليمية او دولية.

---

[39] – Laura Neack, *The New Foreign Policy: Power Seeking in a Globalized Era*. 2nd ed. Lanham, MD:Rowman & Littlefield, 2008 pp10-11.

[40] – Michael J. Mazarr, "The Iraq War and Agenda Setting." *Foreign Policy Analysis*,3, 1 (January 2007):1-23.

:. ينبغي ان يكون خط الشروع مع الآخرين(إقليميا ودولي) مبني على أساس تجسيد المصلحة العراقية بحيث تكون هي لغة التفاعل المشترك مع اي دولة يراد التفاعل معها .

المحور الثامن :الدور الأكاديمي و السياسة الخارجية (نحو ضرورات للعلاقة)

تتضمن خيارات السياسة الخارجية لأي دولة ثلاثة أبعاد (البعد المؤسسي ويتعلق ببناء جهاز تخطيط السياسة الخارجية)) (البعد المفاهيمي المنهجي وينصرف الى وأساليب تخطيط تلك السياسة) وأخيرا(البعد الموضوعي ويرتبط بالشروط الموضوعية لحدوث تخطيط رشيد للسياسة الخارجية)) وسنتناول هذه الإبعاد وعلاقاتها بالسياسة الخارجية العراقية.

اولا: قراءة في الجانب المؤسسي لتخطيط سياسة العراق الخارجية

اذ تؤشر الدراسات الأكاديمية ان عملية صناعة الخيارات تؤشر بأنها تواجه ابعادا مؤسسية هامة تتعلق بوضع دائرة التخطيط للسياسة الخارجية العراقية في الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية ، ولعل من أولى القضايا التي تواجه عملية تخطيط خيارات السياسة الخارجية في الوزارة وعلاقة وزير الخارجية بإدارة الدائرة ، وهذه العلاقة تعتمد عليها فاعلية السياسة الخارجية العراقية ، فمن الضروري لرأس هرم الوزارة ان يأخذ بتقارير :(التخطيط السياسي ، وذلك لأهميتها ومساعدتها في مد صانع القرار الاستراتيجي بمعلومات وافية عن خيارات السياسة الخارجية العراقية والاهتداء ايضا الى دور الاكاديمين المختصين في صنع خيارات السياسة الخارجية.

ولذلك نجد العديد من الاكاديمين الذين استطلعنا أرائهم حول جد ى المشاركة الأكاديمية في صنع خيارات السياسة الخارجية العراقية يؤشرون الى ضرور تفعيل دائرة التخطيط السياسي وايلائها أهمية كبيرة في تخطيط السياسة الخارجية العراقية ، وذلك للأسباب الموجبة لتأسيسها من جهة كما سلفنا وخبرتها التراكمية خلال السنوات الثمان المنصرمة والكوادر العلمية والعملية الموجودة فيها والقائمة على إدارة شؤونها من جهة اخرى ، ناهيك عن الخبرة الاكاديمية .

ثانيا :قراءة في الجانب المفاهيمي والمنهجي

ان المتابع للسياسة الخارجية العراقية يجد ان المفهوم المستخدم لتخطيط خيارات السياسة الخارجية العراقية هو أسلوب (حل المشكلات) ، وهذا يجعل مهمة مخطط السياسة الخارجية ان يهتم فقط بالقضايا الجارية وتطوراتها دون التنبؤ بمستقبلها وأبعادها وانعكاسها على الامن الوطني العراقي .

ولذلك لابد من اتخاذ بعض الخطوات المهمة لفاعلية تخطيط السياسة الخارجية العراقية :-

- تنمية مفهوم (تخطيط السياسة الخارجية) ليذهب ابعد من مفهوم (حل المشكلات) عبر تبني اسلوب (الضرورة المستقبلية الملحة) .
- اتباع تقنين التعددية في وحدة التخطيط الاستراتيجي وجعل الوحدات كافة تشارك في تخطيط السياسة الخارجية وفق طبيعة القرار والحاجة الى مشاركة المؤسسة المعنية في ذلك.

---

[41] – 4.ودودة بدران – تخطيط السياسة الخارجية : دراسة نظرية وتحليلية – مجلة السياسة الدولية – عدد – مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية – القاهرة – 046– – .

[42] – Valerie M. Hudson, *Foreign Policy Analysis: Classic and Contemporary Theory*.Lanham, MD: Rowman Littlefield, 2007

[43] – Christopher Hill, *The Changing Politics of Foreign Policy*. New ork: Palgrave,2003.

[44] نخبة كر يمة من اساتذة كلية العلوم السياسية جامعة النهر ين من المهتمين بهذا المجال من بينهم د. باقر جواد كاظم و د. يناس عبد السادة والمدرس المساعد حسين علاوي خليفة.

- تطوير نظام المعلومات من خلال اتباع التكذ لوجيا المتقدمة في الارشفة وجمع المعلومات تكون قاعدة البيانات هي منطقها لا غير .
- اتباع وسائل جديدة في تحليل المعلومات من خلال وسائل متقدمة جدا .
- اتباع ادوات منهجية في تخطيط السياسة الخارجية عبر اتباع ادوات جديدة (استشراف المستقبل ، نظام البرمجة ، والتخطيط والموازنة ، نظرية المباريات ، بحوث العمليات) . يتم ذلك من خلال التعاون مع الكليات او المراكز العلمية المتخصصة في هذا المجال عبر دورات مستمرة سواء داخل البلد او خارجه تمنح المشاركين شهادات بدلالة النتائج لا المشاركة فقط.

ثالثا: تخطيط السياسة الخارجية (قراءة في الجوانب الموضوعية)

بما ان تخطيط خيارات السياسة الخارجية العراقية لا تعتمد على خطة طويلة الامد كما اشرت الدراسات والتقارير الصادرة عن الخارجية العراقية او حتى التقارير الواردة من مراكز الد اسات المختصة بالشأن العراقي ، وبالتالي نحتاج الى استشراف دقيق وشامل لكل خيارات السياسة الخارجية العراقية بصورة موضوعية فاعلة متخذين من الربح والخسارة والمنهج الواقعي او المصلحة العراقية معايير للتقييم واختبار الخيار الذي افرز من وحدة تخطيط السياسة الخارجية .

وبالتالي نجد ان تفعيل تخطيط خيارات السياسة الخارجية العراقية لابد ان يتم من خلال الأخذ بالمبادئ المهمة التي نجد العديد من وزارات الخارجية في دول عالم الشمال ، وبعض دول عالم الجنوب ماضية بها .

المحور التاسع: خيارات السياسة الخارجية العراقية بين الرؤى الأكاديمية والواقع السياسي

لا يخطئ من يرى ان العراق لا يزال يتعرض إلى جملة من التحديات الداخلية و لإقليمية والدولية، ولا نجافي الحقيقة بالقول ان العراق وعلى مر التاريخ أثبت أنه أمة حية قادرة على مواجهة هذه التحديات المخططات الخارجية التي تستهدف كيانه ووجوده ودوره في بناء الإنسانية.

الحقائق أعلاه ترفد بحقيقة مهمة مفادها أن العراق يندرج ضمن الأمم الحيوية والصلبة، وأنه رغم مشكلاته ومعاناته قادر على تحمل التحديات التي يتعرض لها وإن كان ذلك بمستويات متفاوتة .

فبالرغم من تعرض العراق إلى الكثير من الكبوات والانكسارات بعد أن صدر إليه الكثير من الأزمات خارجية المنشأ اقترن ذلك مع شيوع ظاهرة تفرد القرار عند القيادات السياسية، وإبعاد ذوي الشأن عن المساهمة في المشورة والرأي، والنصيحة في صنع القرار السياسي الخارجي العراقي،بداعي التوجس والخوف من المشاركة السياسية اللاحقة.

ولا نبالغ هنا عندما نقول إنه لو تم استقطاب أكبر عدد من الخبراء والمتخصصين في الشؤون السياسية والدولية من قبل صناع القرار ومؤسسات الدولة المهمة كوزارة الخارجية لسماع آرائهم ونصائحهم لتم تحجيم الخسائر الإستراتيجية إلى مديات أقل، وتحديد مواطن الضعف والقوة والتحرك وفق إستراتيجية يشترك في صياغتها كل المتخصصين بعد أن يتم إقناع القيادة أو السلطة الحاكمة بأرجحية القرارات، ووضع البدائل التي يمكن استخدامها أو التحرك بموجبها.

---

[45] – عمر الجويلي – العلاقات الدولية في عصر المعلومات : مقدمة نظرية – مجلة السياسة الدولية – عدد – مركز الاهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية – القاهرة – R – : .

[46] –انظر للمقارنة:

Michael J. Hogan and Thomas G. Paterson, eds., *Explaining the History ofAmerican Foreign Relations*. New York: Cambridge University Press, R .pp20-21.

وعليه لا مناص من القول إن نخب المجتمع العراقي هم الوجه المشرق والمرآة التي تعكس تقدمه وتطوره بسبب إعدادهم الرصين وخبراتهم في مختلف الاختصاصات .

علماء السياسة العراقيين يشكلون شريحة مهمة من النخب الفكرية التي يحفل بها المجتمع العراقي ،لذلك من الخطأ والخطيئة ان جاز القول إغفال دور علماء السياسة العراقيين في طرح المعطيات، وتحليل الظواهر السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ورصد المشكلات، والأزمات التي يمكن أن تندلع قبل وقوعها، وتسليط الأضواء على المتغيرات الداخلية، والإقليمية والدولية، وبيان أوجه التقارب والتباعد واحتمالات التعاون والصراع في إطار العلاقات الدولية، وطرحها من خلال دراسات علمية وأكاديمية، أو إقامة ندوات الحوار الاستراتيجي لمناقشة قضية تواجه الدولة، ومطلوب صياغة استراتيجية لمواجهتها لتقدم التوصيات والاقتراحات إلى صناع القرار العراقيين والمختصين وجمهور المجتمع العراقي المثقف الذي يهتم بالرأي الرصين الذي يصدر عن علماء السياسة.

وفي ضوء أهمية هذا الموضوع تم تخصيص هذه النقطة العلمية للإجابة عن عدة تساؤلات مهمة لعل من أبرزها: كيف يمكن استثمار وتوظيف علماء السياسة العراقيين في دعم عملية صنع وتنفيذ القرار السياسي الخارجي العراقي ؟ وما هي المحددات المؤثرة في دور علماء السياسة العراقيين ؟ وما هو مستقبل دور علماء السياسة العراقيين في النهوض بالدولة العراقية المعاصرة؟

لا مجال لشك أن الأكاديميين والباحثين المختصين في مجال العلوم السياسية يمكن توظيف طاقاتهم العلمية، وتخصصاتهم في مجال العلاقات الدولية والاستراتيجية والنظم السياسية والفكر السياسي التي يمكن من خلالها دعم وصنع القرار السياسي الخارجي بموجب عدة مجالات:

1 -المجال الدبلوماسي:

يحتاج العمل الدبلوماسي إلى خبراء متخصصين في مجال المفاوضات الدبلوماسية والتمثيل الدبلوماسي المؤقت والدائم الذي يتفرع إلى حضور المؤتمرات الدورية، وتمثيل في الخارج. وهنا يبرز دور المختصين في العلوم السياسية الذي يفضل زجهم في هذا المجال، وكما نعلم أن الدبلوماسية هي ركن أساسي من أركان علم السياسة، بل هي السياسة ما بين الدول بالتطبيق.

ومن الجدير الإشارة إليه ان للدول أهداف وهذه الأخيرة صنفين:

:–صنف من الدول التي تسعى إلى التوسع، وهذا يعني أن سياستها (آليتها) هي الحرب إن تطلب الأمر ذلك، أو التهديد بالحرب.

.–صنف من الدول التي تحمل سياسات خارجية سلمية وهي تكون (آليتها) الدبلوماسية وركيزتها في آن واحد.

2 -حل الأزمات الإقليمية و الدولية:

تمر العلاقات العراقية –الإقليمية والعراقية الدولية بالكثير من الأزمات والمشكلات(وهذه حقائق وان كانت اليوم مؤجلة فهناك العديد من الملفات التي لم تحل حتى يومنا هذا والملف مع الكويت واحدة منها) التي قد تجلب لصانع القرار العراقي الكثير من المعوقات والمحددات التي تؤثر في حركتها الإقليمية والدولية، لأنه قد تكون هناك أزمات مفاجئة أو مدبرة أو أزمات سياسية أو اقتصادية، ناهيك عن حدتها وقوتها، إذ قد تنقسم إلى أزمات ذات تهديد عال أو متوسط أو متدن.

---

[47] – **Michael Williams, "Hobbes and International Relations: A Reconsideration,"** ***International Organization*****, Vol. 50, No. 2 (Spring 1996), pp. 213-214.**

وفي هذه الحالة فإن حضور ووجود المتخصصين في العلوم السياسية والذين يمكن أن نطلق عليهم (خبراء او استشاريو السلطة) في غاية الأهمية، لأنهم يختلفون عن رجال الدولة في عدة أمور مهمة لعل من أبرزها[48]:

:- خبير السلطة ينتقي المشكلة أو المعضلة التي يشاء دراستها، أما رجل الدولة فإن المشكلة تفرض نفسها عليه.

.- يخصص خبير السلطة الوقت الكافي الذي يرتئيه كي يبلغ استنتاجا واضحا، أما رجل الدولة فإن ضغط الوقت يشكل التحدي الأكبر له.

.- المحلل أو خبير السلطة لا يركب مطية المخاطرة، أما رجل الدولة فإنه يلوح أمامه ظن واحد، وأخطاؤه لا رجعة عنها.

.- خبير السلطة تنصب أمامه جميع الحقائق، وعليه فإن حكمه يتم وفقا لفطنته وملكته الذهنية. أما رجل الدولة فإنه يعمل وفقا لتقييمات لا يمكن برهنتها ساعة تبنيها، بل سيحكم عليها عبر التاريخ على أساس أفق حكمته في إدارة أي تغير حتمي، وفوق هذا في كيفية محافظته على السلام.

ويتفق أغلب الباحثين على أن دور علماء السياسة المتخصصين بالشؤون الدولية والإستراتيجية مهم في حل وإدارة الأزمات بموجب عدة اعتبارات منها:

:- خبرتهم في مجال اختصاصهم بالتحديد الواضح للأهداف وترتيب أولوياتها، وصنع السياسات والخطط، وتصميم النظم التي تؤمن توجها استراتيجيا لدرء أخطار الأزمات.

- توفير أنظمة للإنذار المبكر، وتنمية إدارات التحليل والتنبؤ بالأزمات.

.- اعداد ورسم السيناريوهات والسيناريوهات البديلة لمواجهة الأزمات.

.- تكوين فريق عمل لإدارة الأزمات من أفراد ذوي خبرة ومؤهلين ولهم ممارسة فعلية في مجال إدارة الازمات.

.- تنظيم القوى وتحقيق التكامل بين الأنشطة المتعددة.

.- توفير نظام جيد للاتصالات الداخلية والخارجية، وتنمية العلاقات التبادلية مع البيئة والمجتمع، وتنسيق الجهود مع المنظمات الأخرى.

.- توفير الموارد التي تحتاجها عملية مواجهة وإدارة الأزمة.

.- توفير نظام المعلومات لإدارة الأزمات يعمل على تدعيم كفاءة واتخاذ القرارات.

- تبسيط الإجراءات خلال فترة الأزمة بحيث يمكن تجاهل بعض الخطوات المطلوبة الأقل أهمية.

- - توفير الدعم القانوني والرسمي اللازم لتنفيذ الإجراءات المطلوبة مع التفاوض المستمر خلال فترة الأزمة.

- اتساع قاعدة القبول الشعبي لمخارج الأزمات من خلال توسيع المشاركة في الرأي والاستنتاج.

- أهمية إعداد جيل من مستشارو السلطة لتسلم إدارة الدولة لتسخير خبراتهم في إدارة السلطة.

المحور العاشر:المحددات المؤثرة في الدور الأكاديمي

تلعب عدة عوامل للتأثير في دور علماء السياسة العراقيين تتراوح بين عوامل داخلية وأخرى خارجية[50].

---

[48] - Kenneth Waltz, "Structural Realism after the Cold War," *International Security*, Vol. 25 (2000), pp. 5-41.

[49] - David Patrick Houghton, "Reinvigorating the Study of Foreign Policy Decision-Making: Toward a Constructivist Approach." *Foreign Policy Analysis*, 3, 1(January 2007):pp 24-45.

[50] - Barry Buzan, "The Levels of Analysis Problem in IR Reconsidered." In KenBooth and Steve Smith eds., *International Relations Theory Today*. London: Polity Press, 1994,pp7-8.

– العوامل الداخلية:

تتفاوت اهتمامات صناع القرار العراقيين بدور الأكاديمي لعلماء السياسة بموجب عدة عوامل من أبرزها:

:– عدم اكتراث المؤسسة السياسية العراقية بآراء علماء السياسة:

قراءة الأحداث السياسية لها خبراؤها والمختصون والمحللون، وبناء على ذلك فإن أغلب صناع القرار في العراق وعند حدوث الأزمات قد ينتابه التسرع وعدم إجراء مسح ميداني لأي رأي استشاري للاستفادة منه في حل الأزمات، وعدم استقطابها للخبراء وللمراقبين السياسين الذين يتابعون الساحات الدولية المختلفة في آسيا وإفريقيا وأمريكا.. إلخ، بالرغم من لجوء الحكومة العراقية في السنوات الأخيرة إلى تشكيل فرق من الاستشاريين لسماع آرائهم عند حدوث الأزمات إلا أن هذه الحالة لم تصبح ظاهرة وآلية من آليات صنع القرار السياسي الخارجي لجعلها سابقة تتبعها الدول المتقدمة عند حدوث الأزمات أو عند وضع السياسات والاستراتيجيات حيث تستدعي المختصين والباحثين لتطعيم خططها مع ملاحظاتهم ومؤشراتهم التي ستعطي لصانع القرار متسعا ومجالا لاختيار أفضل البدائل التي تعرض عليه لاختيار أنسبها عند اتخاذ القرار السياسي الخارجي.

.– بين قلة وعدم الاكتراث بآراء مراكز البحوث العلمية والأكاديمية:

تنتشر في ربوع العراق العديد من مراكز البحوث السياسية والإستراتيجية التي تصدر العديد من الدراسات والبحوث العلمية الرصينة التي تشكل قاعدة للمعلومات للمؤسسة السياسية والاقتصادية والعسكرية التي يمكن الاستفادة منها في وضع السياسات، ناهيك عن أن مراكز البحوث العراقية عند إصدارها دراسة مهمة لا تبادر المؤسسة السياسية إلى استدعاء الباحث لإلقاء بحثه داخل إحدى المؤسسات المهمة كوزارة الخارجية أو مؤسسات صنع القرار السياسي للاستماع مباشرة إلى آرائهم وترشيحهم لتولي ذلك الدور او الوظيفة في مجال السياسة الخارجية والاستفادة من خبراتهم ومعلوماتهم الرصينة لتوظيفها في إعداد السياسات، وهذا ما تتبعه أغلب الدول المتقدمة في الوقت الحاضر، حيث نرى أن الكثير من وزراء الخارجية أو الذين يعملون في مؤسسات مهمة كمجلس الأمن القومي أو أجهزة الاستخبارات في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هم أعضاء بارزون في مؤسسات بحثية معروفة ومهمة. من بينهم على سبيل المثال لا الحصر (هنري كيسنجر ، رتشارد هاس).

(– العوامل الخارجية[51]:

يساهم البعد الخارجي في التأثير في علماء السياسة العراقيين في عدة اتجاهات من أبرزها استقطاب الباحثين المتميزين للعمل في مراكز البحوث الغربية، حيث تظهر لنا العديد من الشخصيات في القنوات الفضائية، وبعضها له باع في مجال السياسة من الناحية العلمية والأكاديمية على أنهم يعملون في مراكز بحوث غربية مهمة، بينما كان من الأفضل تسخير طاقاتهم لصالح بناء الدولة العراقية المعاصرة التي ينتمون إليها إلا أنهم قد يجدون بعض المتغيرات والتسهيلات للعمل هناك في إطار اتساع حرية إعداد البحوث الأكاديمية من دون ضغط أو إملاء آراء لا تخدم البحث العلمي الرصين وتوفير المستلزمات الشخصية من أجر مناسب وسكن وتسهيلات أخرى تجعلهم يتمسكون بالبقاء للعمل في هذه المؤسسات على حساب افتقاد دولهم لخبراتهم[52].

---

[51] – **Graham Allison and Philip Zelikow, *Essence of Decision: Explaining the CubanMissile Crisis*. 2nd ed. New ork: Addison Wesley Longman, 1999p4**

[52] لد ينا العد يد من الزملاء والأساتذة الجامعيين العراقيين الذ ين يعملون في مراكز استشار ية لصناع القرار في امر يكا ودول الاتحاد الأوروبي واستراليا هم من يخبرونا بذلك عن طر يق مراسلاتهم شبه اليومية معنا.

يمكن وضع عدة احتمالات لاتجاهات مستقبل دور علماء السياسة العراقيين في النهوض بالدولة العراقية المعاصرة ، فقد يكون دورا سلبيا بفعل عدة عوامل، أو قد يكون دورا إيجابيا بموجب عدة عوامل أخرى.

.- الدور السلبي:

في هذا السيناريو قد لا يكون لعلماء السياسة إرادة ي حدوثه، لأن الأمر ليس بأيديهم وإنما بأيدي صناع القرار، وعليه فإن الابتعاد عن سماع آراء وملاحظات علماء السياسة العراقيين وعدم تطعيم المؤسسات السياسية والدبلوماسية بالعناصر الفعالة من علماء السياسة، كل هذه العوامل قد تشارك في جعل دور علماء وخبراء السياسة سلبيا، ليس بإرادتهم وإنما بإرادة المؤسسة السياسية وصناع القرار.

.- الدور الإيجابي

عند وضع المؤسسة السياسية في الدولة العراقية المعاصرة مساحة مهمة للأصوات والتعليقات التي تصدر عن علماء وخبراء السياسة في شؤون السياسة الخارجية وصنع القرار السياسي الخارجي سيجعل علماء السياسة يدلون بدلوهم، ويمضون في تشجيعهم على جعل آرائهم واستشاراتهم في خدمة السياسة الخارجية العراقية وليس مجرد إصدار دراسات أكاديمية وآراء علمية مصيرها الإهمال وعدم الاستجابة لها وعندها ستضع هذه الشريحة عصارة تفكيرها في خدمة الدولة العراقية والنهوض بقدراتها نحو زيادة زخم تفاعلها الإيجابي مع التحديات القادمة من الخارج.

ومن حقائق القول إن علماء السياسة العراقيين تنتظرهم أدوار مهمة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، لذلك على المؤسسة السياسية العراقية ألا تغفل آرائهم وتعليقاتهم وبحوثهم العلمية والأكاديمية لأنها لم تخرج إلا وقد أخضعت للدراسة والتحليل والرصد الموضوعي للخروج بنتائج وتوصيات وبدائل قد تعين المؤسسة السياسية العربية وصناع القرار على الأخذ بها عند الأوضاع الاعتيادية أو عند اندلاع الأزمات التي تحتاج بالتأكيد إلى الاستئناس بآراء المختصين في الشؤون السياسية والدولية والإستراتيجية.

عليه بنا حاجة لتأكيد الدور الأكاديمي المعطاء في السياسة الخارجية العراقية، ان الدور الأكاديمي بات حاجة وليس عرضة خدمة ان صح التعبير لأننا اليوم ندخل في ظل الموجة الحضارية السادسة الا وهي الإبداعية او موجة العصر " الإبداعية التخصصية " في الأداء والابتكار للوسائل والآليات من حيث التنفيذ لخيارات السياسة الخارجية .

أضف لذلك ان اليوم من يراهن ويحلل استراتيجيا البيئة الإقليمية والدولية يجد الحاجة الحقيقية إلى بناء خيارات السياسة الخارجي والآراء الأكاديمية التي نتخذها لتقييم فاعلية الأداء الخارجي للسياسة الخارجية العراقية.

المحور الحادي عشر:اتجاهات السياسة الخارجية العراقية (منظور أكاديمي)

يمكن لنا حصر اتجاهات السياسة الخارجية العراقية بناء) على معطيات الواقع بثلاث وكالاتي:

الاتجاه الأول: الذي يرى ان الدول التي تخرج من حروب مدمرة لبناها التحتية بما فيها الفاعلية والأداء الخارجي ، بعد ان تتجه إلى تبني سياسة عائمة وتبحث عن الأهداف التأصيلية او الهرمية وهذه الأهداف ليس مخطط لها كما يحصل للخيارات لخارجية المبنية على تخطيط مسبق.

فبعد حصولنا على السيادة المكتملة وليس الكاملة ، بدأنا نبحث عن إطار لمسار السلطة السياسية وسبل انتقال السلطة بصورة ديمقراطية وتعزيز الخصوصية العراقية في الأداء السلطوي ، مما سينعكس على تعزيز الأمن

---

[53] – 5. كاظم هاشم نعمة – العلاقات العربية – العربية – مركز الدراسات الدولية – كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد – بغداد – p w وما بعدها.

والتنمية والاستقرار ثم بعد ذلك سنعمل على بناء مقومات القوة وتفعليها نحو القدرة وبالتالي نصل إلى بناء الفعل بعد ان تستمر السياسة العراقية برد الفعل .

وبذلك سنحدد الدور القادم للعراق وفق استحقاق حكم الجيوبولتيك وفي حال توافر عوامل العمل والحركة والقدرة سوف يؤهلنا التاريخ للعب دور القوة الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط والعالم العربي .

الاتجاه الثاني:الذي يدعو الى تبني الخارجية العراقية خيار الانغماس المرن والذي يتخذ من القدرات الإستراتيجية لمقومات القوة معيارا لفاعلية الأداء من عدمه وذلك لان الفاعلية النامية بصورة تدريجية تحتاج الى وفورات مالية كبيرة جدا في حال رغبة الخارجية العراقية في دفع عجلة الانغماس العالي للفعل الخارجي.

وبالتالي من يراقب الإمكانات العراقية في مجال تنفيذ السياسة الخارجية العراقية يجد العكس من ذلك ، فلحد الان مازالت مؤسسة صنع القرار الخارجي (وزارة الخارجية العراقية) بحاجة الى الإمكانات والقدرات والكفاءات العلمية الحقيقية لتفعيل وعقلنة لأداء وخيار الساسة الخارجية وضبط ميكانزم التفاعل العراقي – الإقليمي والعراقي – الدولي ، إضافة الى ذلك يتطلب وفورات مالية وقدرات لوجستية وإمكانات فنية متطورة لتفعيل السياسة الخارجية العراقية .

الاتجاه الثالث : فيدعو صانع القرار العراقي الى تبني فلسفة السياسة الخارجية العراقية عمادها الانفتاح والاطمئنان للمستقبل والعمل على زرعها في مدركات الاخر كونه الوسيلة الوحيدة لبناء الذات وتسويقها ضمن فضاء تاريخي يضعه العراقيون وبأنفسهم لا منه ومن الآخرين اقليميا ودوليا .

وهذا الاتجاه يؤكد على ان صانع القرار قادر على تبني دور استراتيجي فاعل ومؤثر في الفعل السياسي الخارجي بعد توظيف عوامل القوة والضعف في الجسد العراقي كحالة وصفية لمنظومة عمل السياسة الخارجية العراقية من جهة والعمل على تفعيل فاعلية الإدراك الاستراتيجي القائم على فلسفة قوة الضعف وضعف القوة .

اي هنالك عوامل الان يعاني منها الأداء الخارجي لابد من الحد منها ومحاولة تطويعها نحو ايجابية فاعلة بدل سلبيتها الانية والعمل على تعظيم عائدية الربح والحد من الخسائر وتحجيمها .

وهذا ما يعطي للعراق دورا فاعلا في اتخاذ المصلحة العراقية سبيلا ونبراسا يهتدي فيه الفعل السياسي الخارجي ، واهتدائنا لهذا الفعل كون سمة العصر هي المصالح التي أمست وباتت وأصبحت لغة الشعوب الحية في التفاعل الإنساني .

المحور الثاني عشر: ولوج القرن الحادي والعشرين والسياسة الخارجية الناجعة (قراءة في الآفاق)

ان موضوع السياسة الخارجية شديد الأهمية وأكثر من ذلك أنه شديد الحساسية لاي دولة معاصرة في مطلع القرن الحادي والعشرين وذلك لأسباب منها:-

-- عالم مضطرب تتناقص في ظله درجة اليقي- .
- حاضر ومستقبل تتزايد فيه صعوبة القراءات الموضوعية .
- يطرح في وقت يتم فيه حوار حول الدور الجديد للدولة في السياسة الخارجية .

وعليه لابد من تحديد بعض الفروض ذات البعد الاستراتيجي التي تدفع صانع القرار لإدراك ابعاد السياسة الخارجية المعاصرة واليات التعامل بالفعل الاستراتيجي الخارجي وسبل ادارته وتحقيق هدف مرجو ومعقول ومنها الآتي :

---

[54] – 5. منعم صاحي العمار – ما بعد توقيع اتفاقية الانسحاب : افاق علاقات العراق الاقليمية والدولية – دراسة منشورة في ملحق افاق استراتيجية – جريدة الصباح – العدد – : كانون الاول .

– أن هناك علاقة ارتباطيه بين السياسة الداخلية والخارجية : بمعني إن ناتج السياسة الداخلية لاي دولة ينعكس ويؤثر علي توجهات السياسة الخارجية، وأن النظرية التقليدية القائمة علي فصل أو تباعد السياسة الداخلية عن تفاعلات السياسة الخارجية قد تجاوزتها التطورات والمتغيرات الراهنة واصبحت العلاقة ارتباطية بتأثير مباشر للسياسات الداخلية علي نجاح أو فشل السياسات الخارجية.

– أن هناك علاقة ارتباطية بين دور الدولة الإقليمي والعالمي : بمعني أن المشهد العالمي الراهن وتداعياته وسعي كل الدول " بغض النظر عن حجمها ودرجة تأثرها " للتموضع بغية التعايش والاندماج ، قد فك الارتباط مع نظرية فصل الدوائر التي تبنتها الدول في سياساتها الخارجية والقائمة على الأبعاد الجغرافية بدلا من التقديرات الإستراتيجية ، وترتبت عليها علاقة ارتباطية يتحدد وفقها التأثير الإقليمي والعالمي للدول. وعلي هذا الأساس فأنني لا أتصور أن يكون للعراق " دولي وإقليمي مؤثر إن لم يتعزز تواجده الاستراتيجي .

وأعلاه من القول يقودنا إلى طرح التساؤل الأتي:

ما هي متطلبات الدور الإقليمي والحضور الدولي الفاعل للعراق بمعنى ما هي متطلبات سياسة خارجية عراقية فاعلة ؟

يبدو لي أن دور العراق ينطلق عمليا من القدرة علي التفاعل لحماية مصالحه وأن يكون له القدرة على تشكل برنامجا في التعامل مع أطراف النظام الإقليمي والعالمي سواء علي المستوي السياسي او الاقتصادي أو الأمني ، أن القـ لاتعني القـ ة وأن كانت القوة تشكل جزءا من القدرة ، وإذا كانت القـ ة هي التي سوف تحدد نجاح أو فشل السياسة الخارجية للدول فأنني أعتقد بان القدرة العراقية على القيام بدور إقليمي ودولي فاعل ترتبط بثلاث محفزات أساسية :

أولا : طبيعة الإمكانيات

الذهن سوف يتجه نحو الموارد عند الحديث عن دينامية الإمكانيات ، وهنا لابد من الإشارة إلي إن الموارد تبقي محدودة التأثير ان لم تتحول بدورها الي إمكانيات .بمعني أن إمكانيات الدول لا تتوقف فقط عند مواردها المادية بل انها تتصل باستثمار أمثل لكل ما يمكن أن يعزز القدرات بما في ذلك الموقع الجغرافي وكفاءة العنصر البشري والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بصفة عامة

وبالتالي فإن هناك تحديات لها أثر مباشر علي دور العراق الاقليمي ودولي وفي مقدمتهـا :

- **تحدي القيادة السياسية**

شكلت القيادة العراقية محور تخطيط وصنع وتوجيه السياسة الخارجية العراقية مابعد سنوات التغيير(بعد) وعلى الرغم من التخبط في بادئ الامر، لكن العراق استطاع تجاوز الأزمات الخطيرة رغم التكلفة الباهضة في كثير من الأوقات ولكنه ساهم دون شك في جعل الجهاز التنفيذي ينحصر في طبيعة الإدارة

الإستراتيجية لسياسة خارجية هادفة ، ولهذا فقد ارتبطت مخرجات السياسة الخارجية العربية بفاعلية القيا وتدخلها المباشر لإدارة التحديات لتحقيق النتائج المتوقعة .

- تحدي النسيج الاجتماعي

هناك إجماع حول تحدي النسيج الاجتماعي الذي يتميز به العراق بعد سنوات التغيير من نزع فتيل الحرب الطائفية بين مكونات الشعب العراقي والتي انتهت حال الإعلان عن خطة فرض القانون وهذا ما جعل تماسك البنية الاجتماعية تتضح وتؤشر في عراق مابعد خطة فرض القانون،ان المجتمع العراقي يعتز بهويته وانتمائه العربي ، وبالتالي فإن هذه القدرة الاجتماعية أغنت متخذ القرار السياسي عن الالتفاف إلي الخلف لكي يهتم بحماية المجتمع ، الأمر الذي حول هذا التماسك الاجتماعي إلى قيمة مضافة تعزز الدور العراقي علي الساحة الإقليمية والدولية .

- التحدي الديمغرافي

إن العراق اليوم هي الأكثر سكانا بالمقارنة مع دول الجوار العربي والذي قدر بـ مليون نسمة ، غير أن رؤية العنصر البشري باعتباره قدرة تعزز السياسة الخارجية يتمثل في ارتفاع معدلات نمو الشباب التي تعتبر ميزة نسبية لا تتوفر في كثير من المجتمعات البشرية الراهنة ، وهنا يجب القول إن وجود مجتمع فتي يشكل قدرة مضافة وإن ظلت هناك حاجة إلي الاهتمام بتأهيلها وصقلها لتتمكن من الوصول لدرجة التنافسية التي تتطلبها موجبات المرحلة الحالية ، وقد يكون من المناسب أن يرتبط التأهيل النوعي لمنظومة الشباب من خلال قراءة واضحة للدور المستقبلي للعراق علي المستويين الإقليمي والدولي .

- تحدي إدارة الموارد

لقد أعطت مصادر الطاقة وعوائدها هامشا أضافيا لحركة السياسة الخارجية العراقية ، ويعني ذلك أن عدم وجود قيود اقتصادية في شكل ارتهان اقتصادي لدول أخري عزز إمكانيات العراق في القيام بدور مؤثر إقليمي ودولي ، غير أن حركة الموارد العراقية على المستوي الإقليمي والدولي دون ارتباطها بنموذج تنموي عراقي يغذي الأهدا الإستراتيجية للسياسة الخارجية العراقية قد يجعل من حالة الاستقرار والتوافق التي تربط أطراف إقليمية والدولية بالعراق هشة وقابلة للزوال .

ثـانيا : محددات الأداء السياسي الخارجي

لا يكفي التعرف علي إمكانيات القدرة دون إدراك واضح لعناصر الضعف التي تشكل قيودا علي السياسة الخارجية ، ورغم تعدد القيود فإن النموذج العراقي يتعايش مع قيود لا يجب إغفالها عند بحث مستقبل السياسة الخارجية العراقية وفي مقدمتها :

- الفصل بين السياسة الداخلية والخارجية

لا تزال المسافة فاصلة ولم يرتبط بعد التفاعل بين السياسة الداخلية و الخارجية ، وهذا يشكل في حد ذاته قيدا يتطلب التعامل معه بكل حرص لضمان فائدة انعكاس نجاحات السياسة الخارجية علي تطور ونمو المجتمع العراقي وتحسن ظروفه وتعزيز قدراته التنافسية ، اذ ان حركة السياسة الخارجية العراقية يجب أن ترتهن بالضرورة بمتطلبات المجتمع العراقي بدلا من أن تكون ردود أفعال للبيئة الخارجية وهذا يتطلب ليس فقط الاتساق بين السياسة الداخلية والخارجية بل إتمام عملية لاندماج والتوأمة بينهم.

- **المـوارد الطبيعية**

صحيح أن النف وعائداته وفر الموارد اللازمة أسباب نجاح السياسة الخارجية العراقية ، إلا أن الاعتماد الأحادي علي النفط موردا أساسيا يشكل في الوقت نفسه قيدا في هذه المعادلة لاسباب تتعلق بعوامل الانكشاف والارتباط بسوق لا تتوفر للعراق قدرة التحكم في تفاعله ، ولهذا فأن استمرار الاعتماد علي النف موردا أساسيا في تقدم حركة السياسة الخارجية، خصوصا بعد أن تجاوزت أزمات خطيرة تطلبت استخدام باهض للموارد وكلف اعادة الأعمار للعراق التي تقدر – مليار دولار، سوف يشكل في نهاية الامر عائقا لتحقيق تقدم مؤثر إقليميا وعالميا، وتبقي الحاجة لرفع هذا القيد برؤية الإطراف الإقليمية والعالمية لنمو متضاعف وشامل للمجتمع العراقي وتزايد قدراته التنافسية واستخدام أمثل لقوته اللينة بقبول واسع من الاطراف في البيئة الخارجية .

– قدرة الأداء التنظيمي

قد يكون من الصعب الحديث عن كل القيود التنظيمية التي تؤثر علي حركة السياسة الخارجية ، ومع ذلك فأن تعدد قنوات السياسة الخارجية تمثل دون شك أهم هذه القيود ،لقد اتسمت السياسة الخارجية في أدائها بتعدد قنواتها، الأمر الذي شكل في كثير من الأوقات أرتباكا واضحا في الاستجابة سواء على المستو الإقليمي أو العالمي ومما رصة توظيف اللحظة ، ومن المعلوم أن تعدد القنوات يعطي أشارات خاطئة للإطراف وقد يمكن استثمار هذه الأطراف للهوامش الفاصلة بين هذه القنوات ، وأعتقد أن التقدم الذي تحقق في معالجة الأزمات التي مر بها العراق يرجع بالضرورة الي دينامية القيادة وليس لأداء مميز لقنوات السياسة الخارجية ، إن مستقبل دور العراق الإقليمي والدولي يرتبط دون شك برؤية تنظيمية للدبلوماسية العراقية تستجيب لأوضاع إقليمية ودولية راهنة ومستقبلية تتطلب أعادة النظر في خريطة العمل الدبلوماسي وتنظيم قنواته .

– محدد المهنية الناجحة

مرت الدبلوماسية العراقية بمراحل تغيرات هيكلية وتنظيمية أفرغت المؤسسة الدبلوماسية من الكثير من عناصرها الحرفية ، ورغم التباين في تقدير نتائج هذه المرحلة، فأنه من المؤكد ان العمل الدبلوماسي أداء حرفي يستند علي إعداد وتأهيل مختص لصقل العنصر البشري وتعزيز قدراته وفق إدراك عميق لثقافات مختلفة ومصالح متعددة وفي بعض الأوقات متعارضة ، ورغم التطور الواضح في مناهج العلوم السياسية بالجامعات العراقية إلا أن بقاء المؤسسة الدبلوماسية منعزلة عن الأقسام العلمية بالجامعات العراقية شكل انفصالا ملحوظا بين النظري والعملي وأثر علي عدم قد الأقسام العلمية للعلوم السياسية على التعرف عن قرب لمتطلبات التأهيل الحرفي لأولويات المؤسسة الدبلوماسية في العراق ، وفي تصوري أن الدبلوماسية العراقية سوف تواجه متطلبات حرفية مستقبلية يفرضها الوضع الإقليمي والدولي وبالتالي فان الفجوة الحرفية الراهنة يتطلب مزيدا من الانفتاح والتفاعل للتخلص من الاستخدا غير الحرفي لعناصر العمل اللازمة لتنفيذ السياسة الخارجية العراقية .

ثالثا : أولويات تخطيط السياسة الخارجية العراقية

يدرك المتتبع للسياسة الخارجية العراقية بازدياد قائمة الأولويات وفي كثير من الأوقات عدم توفر أوزان نسبية لها ، ويفرض هذا الوضع تكلفة باهظة وغياب قسري لمعايير ومقاييس لتقييم الأداء ، ولا اعتقد بأنه من الموضوعي تحديد أولويات معينة في هذه الإطلالة الأولية رغم الحاجة إلي إبراز الفرضيات التي يجب إثباتها والمتمثلة في الآتي:

– العراق ومعادلة الرقم الأول

إن متطلبات الانتماء لدوائر إقليمية والدفاع عن قضايا عالمية قد شكل التفكير الدبلوماسي العراقي حيث عرفت الأولويات وفق هذه المتطلبات ، غير أن تجربة الأزمات والتطبيق الصارم من قبل الدول وخصوصا دول الجوار لمتطلبات الحصار للتجربة الديمقراطية الناشئة ما بعد في العراق بالإضافة إلى تضخم حجم المساعدات وخصوصا المالية لإطراف متعددة قد أثر دون شك علي برامج ومتطلبات التنمية في العراق بل إنه قد أوقف مشروعاتها ، واكتشف العراق لاحقا تخلف بنيتها التحتية وتأخر امتلاكه لمتطلبات النمو المادية والبشرية.

أن التأثير الفاعل يتطلب جزئيا استخدام للدعم المادي كأحد وسائل السياسة الخارجية، ولكن أتضح بما لا يدعو مجالا للشك أن التأثير الفاعل مرتبط بقدرة الدول على إحداث اختراق تنموي شامل يحقق التموضع والأكثر من ذلك يقدم نموذج لدولة تق المواطن على انه ركيزة التنمية وهدفها ، وأن تقدير الوزن النسبي لأولويات التنمية يمثل في النهاية مؤشرا هاما للقناعة في تقديرات الإطراف الأخرى عند التعامل مع العراق ، وهذا يعني أن دخول مؤشر التنمية في معادلة التعاون تضع بالضرورة ترتيب مختلف لأولويات السياسة الخارجية العراقية بحيث ترتبط الأهداف الإستراتجية بمتطلبات إستراتيجية العراق أولا .

- تجزئة الأهداف والغايات

سيطر على إدارة تنفيذ السياسة الخارجية العراقية خلال العقود الماضية النظرة الشمولية في التعامل مع الإطراف ، وتحكم في هذا المنهج استخدام حاد للثنائيات المتلازمة وفي مقدمتها ثنائية الصديق أو العدو 'الحليف أو الغريم' معنا أو ضدنا، وقد تكون لظروف العلاقات الدولية والإقليمية أسبابها في تبني هذا المنهج ، إلا أن ضيق مساحة المناورة الذي وفره المنهج الشمولي أوقع السياسة الخارجية في أزمات متلاحقة تطلب الخروج منها تكلفة باهظة ، ورغم ملاحظة بعض التغيرات الهامة في نمط تنفيذ السياسة الخارجية العراقية ألا إن قواعد المنهج الشمولي لا تزال غالبة في الأداء الكلي للدبلوماسية العراقية في وقت تم فيه تسوية الملفات الصعبة مع أطراف إقليمية وأخري دولية ، ويبدو لي أن ضرورات النظرة الشمولية قد تراجعت وأصبحت الحاجة ملحة لاستخدام الربحية المجزأة لكي يتمكن العراق من التعايش والاندماج مع الغير في ظل التغيرات الراهنة في النظام الدولي وإدارته، والأكثر من ذلك متطلبات البقاء الفاعل ، ويحتاج استخدام مفهوم الربحية المجزأة في العمل الدبلوماسي إحداث تغيرات جوهرية يتم من خلالها تجاوز الثنائيات المتلازمة وتغلب الفكر البرغماتي الذي يعتمد على التمسك بتحقيق المصالح الوطنية وفي نفس الوقت يقدر مصالح الإطراف الأخرى (توازن المصالح) ، وعلى هذا الأساس يجب إن يشكل التفاوض قواعد العمل الدبلوماسي بدلا من الايدولوجيا وأن يتوسع هامش البدائل الذي يعتمد على تقدير دقيق للعائد المنصف بضمان تعاون الأطراف وليس تحييدها .

- جيوبولتيكية المصالح

ركزت السياسة الخارجية العراقية على الاهتمام بمسألة الحدود الجغرافية والانتماءات الإقليمية وما في حكمها ، ويأتي هذا الاهتمام متمشيا مع الفكر السائد بتعريف الحدود الجغرافية للدول،غير أن التطور الهائل المعلوماتي والتكنولوجي قد فرض معادلة جديدة تتبني مفهوم الحدود الإستراتجية بدلا من الحدود الجغرافية في تحديد أولويات السياسة الخارجية، وفي تصوري أن استمرار ترتيب أولويات السياسة الخارجية العراقية على

أساس الانتماء الجغرافي قد يضلل أفق متخذ القرار في أدراك انتقال وتوسع الحدود وفق الأهمية الإستراتجية وليس الجغرافية ، غير إن استخدام مفهوم الحدود الإستراتجية يتطلب الانتقال من مرحلة التواجد السياسي الدبلوماسي إلى مرحلة المساهمة السياسية والدبلوماسية التي ترتكز علي الاهتمام بوسائل غير تقليدية في تنفيذ السياسة الخارجية وفي مقدمتها الشراكة بدلا من التحالف، والدبلوماسية الإنسانية بدلا من الدبلوماسية

التقليدية، واستخدام القوة اللينة بدلا من العنف واستخدام سائر الوسائل التي أصبحت تحظى بتقدير خاص لد متخذ القرار السياسي.

.- جدوى مؤسسات المجتمع المدني في السياسة الخارجية

لا يخطئ من يعتقد إن عوامل التأثير المباشر الفاعلة لا تزال تسيطر عليها الدول بما توفر لها من وسائل وإمكانيات، ووفق ذلك فأن الدول تعتبر الطرف الأكثر تأثيرا في التفاعلات السياسية الإقليمية والدولية. غير أن نمو وفاعلية المنظمات غير الحكومية بما تمتلكه من مصداقية وقدرات أهلية متزايدة أدخلا تعديلات هامة على معادلة التأثير هذه وأصبحت منظمات المجتمع تقوم بدور هام في التأثير على المخرجات السياسة الوطنية والإقليمية والدولية ، ورغم ذلك لم تتمكن المنظمات غير الحكومية في العراق من المساهمة والتأثير في مخرجات السياسة الخارجية العراقية لأسباب متعددة وفي مقدمتها ضيق مساحة استقلالها وضعف شديد في أدائها وهشاشة واضحة في بنائها ، ولا يمكن تصور الدور الفاعل الإقليمي والدولي للعراق دون مساهمة فاعلة من المنظمات غير الحكومية بدور مستقل ، الأمر الذي يحتم أعادة النظر في مفهومنا لشراكة المنظمات غير الحكومية والعمل على تقدير القيمة المضافة لوجود هذه المؤسسات الفاعل والمؤثر والقوي .

الخاتمة

ونحن نختم، قصارى القول، نصل إلى نتيجة، هناك حاجة حقيقية إلى تفعيل الدور الأكاديمي في صنع السياسة الخارجية من جهة وهي دعوة إلى الخارجية العراقية لتامين وحدة استشارية تتألف من لجنة مرشحة بالتنسيق مع الجامعات العراقية وعبر كليات وأقسام العلوم السياسية لإعداد الخيارات اللازمة وبدراسة مستمرة وورش العمل هادفة إلى نقاش السياسة الخارجية العراقية والأداء المطلوب من اجل تفعيل الدور السياسي الخارجي العراقي وإيجاد الآليات والوسائل لتحقيق ذلك من خلال المساعدة في صنع السياسة الخارجية العراقية لتطوير أداء وزارة الخارجية العراقية بما يتماشى مع التطورات العالمية في المؤسسات المماثلة في دول عالم الشمال .

ثم إننا بحاجة إلى التزاوج ما بين الحرفية المهنية والأكاديمية الرصينة في رفع أداء معهد الخدمة الخارجية التابع الى وزارة الخارجية العراقية عبر استقطاب الكفاءات الشابة والمتخصصة في مجالات السياسة الخارجية والتخطيط الاستراتيجي لتطوير فاعلة ونجاعة الأداء الاستراتيجي لوزارة الخارجية والتي تعد الأداة التنفيذية المباشرة في رسم السياسة الخارجية العراقية التي يعمل صانع القرار على رسم الخطوط الأساسية كقيم

تتحول بالتفاعل والحوار الى أهداف تنفيذية تسهر الوزارة على تحقيقها لصناعة المكانة الإستراتيجية للعراق في ظل عالم زاخر بالتحديات الآنية والمستقبلية.

ولعلنا لا نجافي الحقيقية بالقول ان الدبلوماسية المعاصرة ليست فن لوحده بل باتت علم بذاته له أصوله وقواعده وتطبيقاته العلمية وخيارته المتعددة ومن هنا تنبع الحاجة الى تفعيل دور المؤسسة الأكاديمية المتخصصة في تخطيط وصناعة السياسة الخارجية العراقية في عالم يتغير.

وأخيرا يوصي البحث بضرورة إجراء تقصي عن دور دائرة التخطيط السياسي في تطوير أداء وزارة الخارجية العراقية بعد من خلال القيام بدراسة تقويمية بهذا الخصوص سيما وان دائرة التخطيط السياسي من الدوائر التي تم استحدثها بعد التغيير( ).